الليبرالية قضت على النظام الدولي الليبرالي

إن نظامًا أقل قانونية من شأنه أن يساعد في حماية الديمقراطيات

النظام الدولي الليبرالي يحتضر، ومؤيدوه عبر الأطلسي يعيشون حالة من الحزن. خلال ولاية ترامب الأولى، كان كثيرون في حالة إنكار، لكن قلائل فقط لا يزالون كذلك اليوم. بعضهم غاضب، يحمّلون "الشرير" — وغالبًا ما يكون الرئيس الأميركي دونالد ترامب — مسؤولية تدمير ما يعتبرونه عزيزًا عليهم دون داعٍ، ويتعهدون بالتحرك لتعزيز المؤسسات العالمية. فعلى سبيل المثال، صرحت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك في مارس قائلة: "لقد بدأ عصر لا يعرف الرحمة، حيث يجب علينا الدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد وعن قوة القانون أكثر من أي وقت مضى، في مواجهة قوة الأقوياء". آخرون، مثل الأمين العام لحلف الناتو مارك روته ورئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، يأملون بإمكانية التفاوض — بأنهم إن أتوا إلى البيت الأبيض راكعين ومادحين لترامب، فقد يتمكنون من إقناع الولايات المتحدة بإعادة الاستثمار في تحالفاتها التاريخية والدفاع عن مبادئ أساسية مثل سيادة الأراضي. وهناك من هم مكتئبون، استسلموا لفكرة زوال النظام، لكنهم عاجزون عن تخيّل مستقبل بديل.

قلة من هؤلاء المُشيّعين تبدو مستعدة حقًا لتقبّل رحيل هذا النظام. لكن عليهم ذلك. فالدعاء لبعثه من جديد ليس ساذجًا فقط، بل ضار. فجميع هذه الردود تُخفق في تشخيص المرض الأعمق الذي أصاب النظام، وبالتالي تقترح العلاج الخاطئ. لا يمكن إرجاع أزمة النظام الدولي الليبرالي إلى سياسة ترامب العدمية الغريبة، ولا إلى التحوّل النيوليبرالي الحاد الذي شهده النظام في التسعينيات، ولا إلى صعود قوى تصحيحية وغير ليبرالية مثل الصين وروسيا.

صحيح أن هذه العوامل لعبت دورًا، لكن النظام الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية تآكل في نهاية المطاف لأن ما اعتبره كثيرون أعظم نقاط قوته — أي أن مؤسساته ومعاييره وقوانينه كانت مرتكزة على مبادئ ليبرالية — كان في الحقيقة مصدرًا لضعفه. فمن خلال تقديمه للسلع العامة المعترف بها عالميًا، وإنشائه لمؤسسات شاملة، والتزامه بسيادة القانون، اعتقد مؤيدوه أن النظام سيكون صلبًا وقابلًا للاستمرار.

لكن النتيجة غير المتوقعة كانت نظامًا جامدًا وغير مرن، الأمر الذي شجّع القوى المطالِبة بإنهائه. ومن المفارقة أنه إذا كان من المقرر إحياء نظام دولي تعاوني ومتعدد الأطراف يُسهّل السلام والازدهار ويتيح للديمقراطيات الليبرالية أن تزدهر، فلا يمكن أن يكون هيكله وإجراءاته محصورة بشكل صارم في المبادئ الليبرالية. بل يجب إحياؤه بصيغة أكثر واقعية وتعددية، تستبدل الإجرائية الليبرالية بمزيد من التنافس السياسي.

قصص طويلة

هناك العديد من الروايات التي تتناول زوال النظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، لكنها تشترك عادةً في نقطة انطلاق واحدة، وتتقاطع فصولها الأولى. ففي أواخر أربعينيات القرن العشرين، كان القادة الغربيون مدفوعين برغبة صادقة في تجنّب الأخطاء الأنانية وقصيرة النظر التي أدّت إلى صعود الفاشية واندلاع الحرب العالمية الثانية. وبقيادة الولايات المتحدة، أنشأوا مؤسسات مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، بهدف حماية حدود الدول، وتشجيع التدفق الحرّ للسلع ورؤوس الأموال والأفكار، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار النقدي، والتصدي للشيوعية وغيرها من القوى السياسية غير الليبرالية. وقد أرست هذه المعايير والمؤسسات نظامًا دوليًا يحدد السلوك المشروع للدول بما يتماشى مع الالتزامات الليبرالية. ولفترة من الزمن، وبحسب الروايات السائدة حول انهياره، فقد نجح النظام الدولي بعد الحرب إلى حد كبير، خاصة في الدول الغربية. أما زعيمه المعترف به، الولايات المتحدة، فقد كان هيمنة رحيمة بشكل لافت.

ثم تبدأ الروايات في التفرّع. إحدى الروايات تُرجع انهيار النظام إلى نفاقه العميق، وغالبًا الخفي. ففي هذه السردية، لم يفِ النظام أبدًا بالوعود التي قطعها بشأن توفير السلع العامة، لأن الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى تلاعبت به لضمان استحواذها على نصيب غير متكافئ من المكاسب. لم تسمح هذه القوى أبدًا بتدفقات حقيقية حرّة للتجارة والاستثمار والأفكار والأشخاص، لأنها كانت تخشى عالمًا يسوده قدر حقيقي من المساواة. ونتيجة لذلك، بقيت الدول الواقعة على هامش النظام تركض دون أن تلحق بالركب. والحلّ، بحسب هذه الرواية، هو: إزالة السلطة والامتيازات بالكامل من النظام الدولي حتى يصبح فعلاً على قدر ادعاءاته الليبرالية.

رواية ثانية، أكثر تراجيدية، تُحمّل زهو ما بعد الحرب الباردة مسؤولية تدهور النظام. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، سمحت القوة المفرطة التي امتلكتها الولايات المتحدة وحلفاؤها لهم بمحاولة تحقيق حلمهم القديم بعالم من "الحرية تحت حكم القانون". وقد فرضوا معايير ليبرالية مفرطة الصرامة على مجالات سياساتية كثيرة وفي وقت قصير. كما منحوا صلاحيات متزايدة لطيف متسع من البيروقراطيات والمحاكم الدولية التي تفتقر إلى الشرعية المستمدة من الانتخابات الديمقراطية، والتي كانت تبدو في كثير من الأحيان — وكانت فعلاً — بعيدة وغير خاضعة للمساءلة. والحلّ، حسب هذه الرواية، هو: استعادة شكل النظام الذي ازدهر في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، حين كانت الشبكة المؤسسية الدولية أقل كثافة، وكانت المؤسسات تعمل بمرونة أكبر.

أما الرواية الثالثة فترى أن النظام تعرّض لعملية تخريب. ووفقًا لها، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها رحّبوا، بعد الحرب الباردة، على نحو انتقائي بدول غير ليبرالية مثل الصين وروسيا داخل مؤسسات النظام، على أمل أن يؤدي اندماجها فيه إلى تحولها نحو الليبرالية. لكن هذه الاستراتيجية فشلت. فصعود الصين وعودة روسيا أضعفا النظام من الداخل. وفي الوقت نفسه، كلما نجح النظام في توليد الازدهار، زادت ردة الفعل العكسية لدى الشعوب الساخطة في أوروبا وأميركا الشمالية وأستراليا، والذين شعروا بأن "صعود البقية"، بحسب تعبير الصحافي فريد زكريا، جاء على حسابهم. والحلّ هنا: طرد الدول التي لا تؤمن بالنظام حقًا.

ما تشترك فيه الروايات الثلاث هو الحنين إلى لحظة كان فيها النظام الدولي يعمل. إنها تتخيّل العودة بالزمن إلى ما قبل الانهيار. ومع ذلك، فإنها جميعًا تخفق لأنها لا تدرك أن موت النظام كان محتومًا. فالعلّة التي ثبت في النهاية أنها قاتلة للنظام الدولي ما بعد الحرب كانت مزروعة في حمضه الليبرالي منذ البداية.

المبادئ الأولى

صحيح أن القوة الأميركية هي التي بنت النظام الدولي الذي تشكّل بعد الحرب العالمية الثانية وأبقت عليه، لكن الخطاب الليبرالي هو ما منح هذا النظام غايته، وأسّس لتصميمه، ومنحه شرعيته. وقد جادل المدافعون عنه بأن النظام الدولي سيعزز المصالح العالمية التي يطمح إليها كل فرد عقلاني. ولأن الناس جميعًا يتوقون إلى حرية السعي لتحقيق مصالحهم كما يرونها، فإن هذا النظام سيعمل على إزالة العوائق الاقتصادية والسياسية التي تحول دون هذه الحرية.

كما رأى مؤسسو النظام وداعموه أن مؤسساته ضرورية لأن السلع العامة التي توفّرها ستكون نادرة لولاها. وانطلاقًا من المبادئ الليبرالية الفردانية، اعتبروا أنه حتى لو أراد الجميع الحصول على سلع عامة مثل الأمن الجماعي والتجارة الحرة، فإنهم يفضّلون أن يتحمل الآخرون كلفة توفير هذه السلع. وقد بدا أن هذه هي العِبرة الواضحة من السياسات الدولية في فترة ما بين الحربين، حين أدت سياسات "أفقر جارك" إلى حماية تجارية ذات نتائج عكسية، وأدى قصر النظر إلى إضعاف عصبة الأمم.

وأخيرًا، فإن النظام الدولي ما بعد الحرب، على غرار الدساتير الليبرالية الوطنية، سيستند إلى حكم القانون لكبح جماح السياسة القائمة على القوة. ستكون مؤسساته شفافة، وقوانينه مُلزِمة، حتى لأولئك الذين صاغوها. وستكون عمليات اتخاذ القرار والتنفيذ محصّنة ضد الممارسة العارية للقوة من قِبل الدول. ووفقًا للمؤرخ مارك مازاور، فقد تصوّر النظام ما بعد الحرب إمكانية "اقتطاع منطقة خالية من السياسة."

هذه الحجج، المشتقة من المبادئ الليبرالية والمصاغة بلغة ليبرالية، ظهرت في مختلف مجالات السياسات.
فقد أعلن الرئيس الأميركي هاري ترومان في عام 1949 أن نظاماً تجارياً دولياً قائماً على القواعد سيعني أن "جميع الدول، بما في ذلك دولتنا، ستستفيد كثيرًا من برنامج بنّاء لاستخدام أفضل للموارد البشرية والطبيعية في العالم." وقد أُسِّست منظمات الأمن الجماعي مثل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) استنادًا إلى الحقيقة العالمية التي عبّر عنها وزير الخارجية الإيطالي كارلو سْفورزا خلال مراسم توقيع معاهدة شمال الأطلسي عام 1949، قائلاً: "لا يمكن لأي دولة في العالم أن تشعر بالأمان في رخائها وسلامها إذا لم يكن جميع جيرانها يسيرون بأمان نحو الأهداف ذاتها من الازدهار والأمن." وبما أن الناتو يخدم مصلحة الجميع، فقد أعلن رئيس الوزراء البلجيكي بول-هنري سباك أن "جميع شعوب العالم تملك... الحق في أن تفرح بذلك".

وبعد جيل، نصّ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 على أن هدفها هو تفادي "الدمار الذي قد يُلحَق بالبشرية جمعاء في حال اندلاع حرب نووية." وعلى الرغم من عدم المساواة التي كرّستها المعاهدة بين الدول المالكة للأسلحة النووية وتلك التي لا تملكها، فقد زُعِم أنها مشروعة لأن الدول الموقعة وافقت بحرية على قواعدها، ولأن التكنوقراط في الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيقومون بتطبيقها بشكل حيادي. وعند توقيعه على المعاهدة، وعد الرئيس الأميركي ليندون جونسون قائلاً: "الولايات المتحدة لا تطلب من أي دولة أن تقبل بأي إجراءات رقابية لسنا مستعدّين لقبولها بأنفسنا".

لكن العديد من هذه الادعاءات كانت طموحة الطابع، وبعضها الآخر كان يحمل طابع النفاق. فقد هيمنت الإمبراطوريات — سواء الليبرالية أو الشيوعية — على مساحات شاسعة من العالم، فيما كانت الفقر المدقع واللامساواة الواسعة تكذّبان الوعد بتحقيق الازدهار الاقتصادي للجميع، كما أن النظام التجاري الناشئ احتوى على استثناءات حمائية. وفي أوقات عديدة، تبنّى المهندسون الأنجلوساكسونيون للنظام ما بعد الحرب سياسات قائمة على القوة، حتى وهم يغطّون استخدامها بخطاب حقوقي ليبرالي.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ اعتبار اللغة الليبرالية التي منحت الشرعية للنظام الدولي ما بعد الحرب مجرد خطاب فارغ. فالمبادئ الليبرالية هي التي حددت كيف تعامل المدافعون عن النظام مع المطالب الإصلاحية ووجّهوها — وهي نفسها التي أضعفت في نهاية المطاف قدرة النظام على التكيف مع التحولات الجذرية في السياسة العالمية. لقد أصبح الليبرالية نفسها هي سبب انهيار النظام الدولي.

الاعتماد على المسار(Path Dependence)

جميع الأنظمة الدولية موضع خلاف؛ حتى أكثرها شمولًا يوزع التكاليف والمكاسب بشكل غير متوازن. ففي سبعينيات القرن الماضي، رأى المنتقدون من العالم الثالث — كما كان يُسمى حينها — أن النظام التجاري العالمي منحاز لصالح الأغنياء، ودعوا إلى ما سموه "النظام الاقتصادي الدولي الجديد"، والذي كان يهدف إلى معالجة التفاوت الاقتصادي من خلال تحسين شروط التجارة، وإتاحة وصول أكبر للدول الفقيرة إلى أسواق الدول الغنية، وتعزيز المساعدات التنموية ونقل التكنولوجيا. وفي وقت لاحق، حين أصبحت الصين قوة اقتصادية عظمى، طالبت بدور أكبر داخل منظمة التجارة العالمية. ومؤخراً، تساءل قادة الهند عن سبب عدم حصول بلادهم، رغم ثرائها المتزايد، على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. وبعد أن تسببت العولمة في نقل وظائف التصنيع خارج الاقتصادات الصناعية الغنية، وعد الشعبويون في تلك البلدان باستخدام سلطة الدولة لكبح جماح الأسواق.

لكن من المفترض أن النظام الدولي الليبرالي الذي نشأ بعد الحرب كان يمتلك قدرة فريدة على استيعاب مثل هذا الاستياء وتحويله إلى إصلاحات تُبقي على المبادئ الأساسية للنظام وشكله العام. وبما أن النظام وفّر سلعًا عامة، يفترض أن يكون لكل طرف مصلحة في بقائه. ولأن مؤسساته مفتوحة للجميع، يمكن لأي دولة أن تتقدم بشكاوى وتطلب الإنصاف عبر الإجراءات القائمة. وإذا لم تنجح هذه الإجراءات، فبما أن القواعد والإجراءات المؤسسية قابلة للنقاش، فإن التحديات كان يُفترض أن تؤدي إلى إصلاحات مؤسسية أعمق. وبالتالي يمكن احتواء التظلّمات وتجنّب الثورات.

هكذا كانت النظرية. لكن في الواقع، فإن الخطاب الليبرالي الذي قام عليه النظام أطلق عمليات انتهت في نهاية المطاف إلى قمع أي اعتراض. فحين جرى تبرير النظام على أساس المصالح العالمية والسلع العامة، أصبح من الممكن — وغالبًا ما كان — رفض من يتهمه بعدم العدالة الهيكلية. فإذا كانت كل شخصية عقلانية وأخلاقية ترغب في ما يقدمه النظام، فإن منتقديه لا بد أن يكونوا إما غير عقلانيين وغير مطّلعين، أو غير أخلاقيين ومتلاعبين.

فعندما قدم منتقدون من الجنوب العالمي رؤية بديلة للتجارة تركز على المصالح الوطنية للدول النامية، سخر منهم مدافعون مثل بيتر توماس باور، وهو اقتصادي بريطاني بارز، ونعَتهم بأنهم "برابرة فكريون" لا يفهمون "المبادئ الأساسية للاقتصاد". وعندما هاجم رجل الأعمال روس بيرو اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA) خلال حملته الرئاسية عام 1992، متوقعًا في مناظرة انتخابية أن الاتفاق سيؤدي إلى "صوت هادر يشفط كل الوظائف إلى الجنوب"، اتهمه اقتصاديون بارزون مثل بول كروغمان بأنه "يروج لأكاذيب خبيثة". أما نائب الرئيس الديمقراطي حينها، آل غور، فزعم أن بيرو كان يبيع فقط "سياسة التشاؤم والخوف"

لمصلحته الشخصية. وبعد خمسة وعشرين عامًا، أصبحت الحمائية التي تبناها ترامب جزءًا مما جعل منه ومن أنصاره يُوصمون بأنهم "بؤساء.(deplorables) "

أما الدول التي سعت إلى امتلاك أسلحة نووية، رغم مخاوفها الأمنية الواقعية، فقد وُصِمت بشكل متكرر بأنها "مارقة"، أو "خارجة عن القانون"، أو "شاذة"، أو حتى "شيطانية."

حتى عندما كان المدافعون عن النظام يعترفون بأن للمنتقدين بعض الحق، كانوا يردّون بطرق تُحبط أولئك المنتقدين وتُثنيهم. فبدلاً من معالجة الشكاوى الجوهرية بشكل مباشر، قام المدافعون بإجراء إصلاحات إجرائية تنسجم مع منطق الشرعية الليبرالي الذي يستند إليه النظام. فإذا اتهم النقّاد الدول الغربية الغنية بعدم الالتزام بالقواعد، كان الجواب الليبرالي بسيطًا: ألغوا الثغرات القانونية، واجعلوا القوانين أكثر إلزامًا، وامنحوا المحاكم والمنظمات الدولية سلطات أكبر.

ونتيجة لذلك، وُلد هيكل قانوني-عقلاني متضخم استجابة لموجات التحديات. ففي ظل الخلافات المستمرة في منظمة التجارة العالمية حول الزراعة والملكية الفكرية — وهي قضايا غالبًا ما كانت تضع الدول الغنية في الشمال العالمي في مواجهة الدول الفقيرة في الجنوب العالمي — لم يعمد المسؤولون التجاريون الدوليون إلى تعديل القواعد لتعكس مصالح وطنية متباينة، بل سعوا إلى تحديد القانون بدقة أكبر والقضاء على الغموض. ونتيجة لذلك، باتت الدول أقل قدرة على التكيّف مع مصالحها الداخلية أثناء محاولتها الالتزام بقوانين منظمة التجارة العالمية. وبغرض فصل تطبيق القواعد عن السياسات القائمة على القوة، تم تزويد منظمة التجارة العالمية بمحاكم تجارية لديها سلطة الفصل في النزاعات وتفسير القوانين وتنفيذها.

وقد أُنشئت المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة الأفراد، بمن فيهم المسؤولون الرسميون، على الجرائم الفادحة. وأصبحت التحكيمات الملزمة التي تُشرف عليها مؤسسة التمويل الدولية في البنك الدولي بمثابة العمود الفقري لنظام الاستثمار الدولي. كما وسّعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية صلاحياتها لتشمل المنشآت غير المعلنة، وسمحت لمفتشيها باستخدام وسائل تفتيش أكثر تدخلاً، وألزمت الدول بتقديم تقارير أكثر شمولًا. وأصبح البيروقراطيون الدوليون يشرفون على شؤون كبيرة وصغيرة، من الجرائم ضد الإنسانية إلى معايير السلامة في السفن السياحية. ووفقًا لـ *Yearbook of International Organizations*، فقد قفز عدد المنظمات الدولية (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية) من نحو 6,000 عام 1990 إلى 72,500 عام 2020.

بالنسبة لليبراليين، يُعدّ التعسف عدو الشرعية في الأنظمة السياسية والقانونية، وتُعدّ حالة عدم اليقين مصدرًا للنزاع. فالعمليات الشفافة المرتكزة إلى قواعد واضحة وتنتج عنها نتائج قابلة للتوقّع تُعتبر حجر الأساس لكل من النظام والعدالة. ومن وجهة النظر الليبرالية، فإن القضاء على الاستثناءات ومحو الغموض يُعدّان خطوات ضرورية لتصحيح العيوب الخَلقية التي وُلد بها النظام.

خطر قانوني(Legal Jeopardy)

كان النظام ما بعد الحرب أكثر تسامحًا مع الغموض في القواعد والمؤسسات الدولية. فقد أدرك مصمّمو هذا النظام أن الغموض غالبًا ما يكون الزيت الذي يُحرّك عجلة التوافق الدولي. فعلى سبيل المثال، اتفاقية الجات التي تم توقيعها عام 1947، بعد تعثر مشروع إنشاء منظمة التجارة الدولية، سمحت للدول بانتهاك بعض التزاماتها لأسباب تتعلق بـ "الأمن القومي"، كما منحت تلك الدول حرية تفسير ما يُشكّل تهديدًا لأمنها القومي. وقد ساعدت المفاوضات متعددة الأطراف برعاية الجات في خفض الرسوم والحصص حول العالم تدريجيًا، ومهّدت الطريق نحو ازدهار عالمي متزايد، وكانت هي الأساس الذي قامت عليه لاحقًا منظمة التجارة العالمية. ولو كان أنصار التجارة الحرة المتشددون هم من يقودون الأمور، لفشلت الجات كما فشلت منظمة التجارة الدولية.

كذلك، لم يكن بالإمكان حشد تأييد واسع للإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 لو أنه فصّل الحقوق بشكل دقيق وأصرّ على تطبيقها محليًا أو دوليًا بشكل مُلزم. وبدلاً من ذلك، اتفق الموقعون على أن "كل فرد وكل هيئة في المجتمع" — وليس الدول الأعضاء — "يجب أن تسعى من خلال التعليم والتربية إلى تعزيز احترام هذه الحقوق والحريات" — وليس من خلال الإكراه — و"عبر تدابير تدريجية، وطنية ودولية" — على مدى فترة زمنية غير محددة — "لضمان الاعتراف العالمي والفعّال بها" — دون معاقبة من ينتهكها.

أما معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT) لعام 1968، فلم يتم اعتمادها إلا لأن نصها الغامض ترك بعض المجال للمناورة لكل من الدول النووية وغير النووية. فالدول المالكة للأسلحة النووية التزمت بـ "السعي للتفاوض بحسن نية... على معاهدة لنزع السلاح العام والشامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة"، ولكن دون جدول زمني واضح أو ملزم. أما الدول غير النووية، فقد قبلت بعدم المساواة التي كرّستها المعاهدة فقط لأن المعاهدة كانت قابلة للمراجعة والتجديد كل خمس سنوات. ولو كانت تلك الدول قد أصرت على عملية مُلزمة تجبر الدول النووية على التخلص من ترساناتها، لما تم توقيع المعاهدة، وربما كانت دول أكثر قد امتلكت أسلحة نووية اليوم.

لكن هذه الأحكام الغامضة والثغرات القانونية كانت دائمًا في حالة توتّر مع البنية الفكرية الليبرالية واللغة الليبرالية التي اعتقد مؤيدو النظام أنها مصدر شرعيته. فعندما ظهرت الشكاوى، لم يكن بمقدور الدوليين الدفاع بسهولة عن الوضع القائم دون التناقض مع المبادئ التأسيسية للنظام. وهكذا بدا أن السبيل الوحيد المتسق للمضي قدمًا هو تشديد القواعد، والقضاء على الغموض، وجعل التنفيذ أكثر إلزامًا. فعلى سبيل المثال، على عكس اتفاقية الجات، جعلت

منظمة التجارة العالمية الاستثناءات الأمنية القومية التي تسعى الدول للحصول عليها قابلة للمراجعة والنقض. كما أدت سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات الجديدة الخاصة بحقوق الإنسان إلى إخضاع السلوك الداخلي للدول للمراجعة القضائية. وفي عام 1995، تم تمديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمّى، مما زاد من الطابع القانوني الصارم لنظام عدم الانتشار النووي.

ومع ذلك، فإن هذه الخطوات ذاتها، التي اتُّخذت بهدف الحفاظ على النظام، جعلته هشًا وأكثر عرضة للانهيار.

فالصراعات حول المصالح لا تختفي ببساطة. وإذا تم حرمان المتضررين من فرصة التعبير عن استيائهم داخل المؤسسات، فإنهم سيبحثون عن حلول خارجها. كما أن فصل المؤسسات الدولية عن مطبّات السياسة القائمة على القوة يعني أيضًا فصلها عن الينبوع المُنعِش للسياسة الوطنية. فكما تؤكد التقاليد الديمقراطية، السياسة هي مصدر حاسم للشرعية؛ فهي التي تربط نتائج السياسات بمصالح الأفراد والدول. ومع تآكل هذا الرابط، بدأت قرارات القضاة الدوليين والخبراء الفنيين تبدو تعسفية، على الرغم من خبراتهم وعلى الرغم من الادّعاء بالعدالة في إجراءاتهم. وقد سلطت القوانين واللوائح المتزايدة في دقتها الضوء على النفاق الدائم وغير المعاقَب عليه من قِبل أصحاب الامتيازات. كما أن الانتهاكات الفاضحة في مجالات سياسية متنوعة أوحت بأن التزام النظام بسيادة القانون ليس سوى واجهة خطابية. وفي غياب تدفق منتظم للتغذية الراجعة من السياسة الوطنية، وغياب منتديات وإجراءات تسمح بالتكيّف على هذا الأساس، تحوّلت المؤسسات الدولية إلى مواقع جامدة لتطبيق القواعد.

كان المنتقدون لنظام التجارة الدولية يشيرون منذ زمن طويل إلى أن عدم الإنصاف مضمَّن في قواعد هذا النظام، لكن هذه الاتهامات بدأت تلقى صدى أوسع مع تعقيد القواعد وتحوّلها إلى طابع قانوني مفرط بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، ازدادت الانتقادات الموجّهة للسياسات الزراعية الحمائية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، واعتُبرت دليلاً على فساد هيكلي. وقد صرّح وزير التجارة والصناعة الهندي، أرون جايتلي، عام 2003 بأن هذه القواعد "تتعارض مع العدالة والإنصاف وروح اللعب النظيف." ويؤكد تحليل الباحث ماثيو ستيفن لخطابات ممثلي دول الجنوب العالمي في اجتماعات منظمة التجارة العالمية، أنه بين عامي 2001 و2013، لم يقتصر اعتراضهم على نفاق الغرب في التجارة، بل بدأوا أيضًا يشكّكون في القيم الأساسية للنظام نفسه، مثل مبدأ المعاملة بالمثل والتجارة المفتوحة، والتي بُني عليها النظام ما بعد الحرب.

ومع تراكم القواعد الجديدة في المجال النووي، بدأت الدول غير النووية تطرح تساؤلات علنية حول تعريف "المنفعة العامة" التي تدّعي مؤسسات النظام الدفاع عنها. فبعد أن أصبحت معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT) دائمة، أبدت القوى النووية القليل من الاهتمام باتخاذ خطوات

ملموسة نحو نزع السلاح النووي، في حين ظلّ النظام النووي الأوسع مرتكزًا على فرضية أن الردع النووي لا يزال ركيزة ضرورية للاستقرار العالمي. وقد كتب وزير الخارجية الهندي جاسوانت سينغ في مجلة *Foreign Affairs* عام 1998 أن القوى النووية في العالم تدعم نظامًا من "الفصل النووي العنصري(nuclear apartheid) "، مشيرًا إلى أن النظام فاسد في جوهره ولا يمكن إصلاحه. واتّهم المنتقدون القوى النووية بالنفاق، سواء من خلال تجاهل الردع النووي الإسرائيلي السري، أو بمنح الهند إعفاءً من نظام الرقابة على تصدير المواد النووية، ما دفع أحد الدبلوماسيين للتعليق ساخرًا لوكالة *رويترز* " :هل ماتت معاهدةNPT ؟" وبسبب عجز هذه المعاهدة عن تحقيق الشرعية، اكتسبت "المبادرة الإنسانية"، التي رفضت فكرة الردع النووي كوسيلة لضمان الأمن الوطني والإنساني، زخمًا سريعًا. وفي عام 2017، صوّتت أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة — دون أي تأييد من القوى النووية — لصالح معاهدة حظر الأسلحة النووية، المعروفة أيضًا باسم "معاهدة الحظر النووي."

أما الشكوك حول شرعية النظام التجاري، فقد فتحت الباب أمام تحديات وجودية متزايدة. ففي الجنوب العالمي، بدأ قادة مثل الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا باستخدام تعبير "الفصل التجاري العنصري (commercial apartheid) "لتجريد منظمة التجارة العالمية من شرعيتها. وفي الشمال العالمي الثري، بدأ الناس الذين يرون أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك نفوذًا مفرطًا، بالمطالبة بإعادة بناء النظام الدولي بشكل جذري. ومن أشهر الأحداث في هذا السياق، أن أكثر من 50,000 متظاهر تجمّعوا في مدينة سياتل عام 1999 لتعطيل المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية.

وقد أدّى التأطير الخطابي للنظام الدولي ما بعد الحرب، باعتباره قائمًا على توفير "السلع العامة العالمية"، إلى نشوء روايات تُصوّر دول المركز نفسها كضحايا. فإذا كان النظام العالمي التعاوني يخدم "الخير العام"، وإذا كانت المساهمة في بنائه تمثل "كرمًا عالميًا"، فهل يكون ذلك حقًا في مصلحة الدول المركزية؟ لقد طرح منتقدو التعددية، ومعارضو المساعدات الخارجية، والمشكّكون في التجارة الحرة هذا السؤال منذ زمن بعيد. ومع تحوّل النظام الليبرالي إلى شكل من أشكال الحوكمة العالمية، وازدياد تعقيد القانون الدولي وقابليته للتنفيذ — في مجالات متنوعة مثل التجارة والاستثمار وحقوق الإنسان والمواد النووية — أصبحت هذه الحجج أكثر قبولًا في الدول الغنية. وبدا أن تكاليف توفير السلع العامة المتزايدة لا نهاية لها، في حين أن الفوائد العائدة على تلك الدول أصبحت أكثر غموضًا. وفي هذا السياق، وجد القوميون الشعبويون مثل ترامب، ودعاة البريكست في بريطانيا، ورئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، أرضًا سياسية خصبة لنمو خطابهم.

النظام الجديد

لقد كانت سلطة النظام الدولي الليبرالي هشة أصلاً حتى قبل عودة ترامب إلى البيت الأبيض. وبينما ينظر بعض مؤيديه بحزن إلى أنقاضه، يطالبون، وبشكل يمكن تفهّمه، بأن يعمل المدافعون الأشداء عنه على إعادة بنائه وتعزيز مؤسساته الدولية الليبرالية. وهذا كان بالفعل نهج الليبراليين خلال الحرب الباردة، حين استبعدوا الاتحاد السوفياتي وحلفاءه من مؤسسات دولية رئيسية. لكن هذا النهج لم يعد مجديًا اليوم، إلى حدّ كبير بسبب النجاحات التي حققها النظام الليبرالي نفسه. فعلى الرغم من الاتجاهات الصاعدة نحو إعادة التصنيع المحلي والشراكات الانتقائية، وعلى الرغم من تصاعد الحمائية وفرض الرسوم الجمركية، لا تزال الترابطات الاقتصادية العالمية قوية مقارنة بالتاريخ. لقد جلبت العولمة الازدهار، لكنها أيضًا أفرزت تحديات جديدة مثل التغير المناخي، والأوبئة، والهجرة القسرية — وجميعها تتطلب تعاونًا دوليًا.

لذا، فإن وجود نوعٍ من النظام العالمي لم يعد خيارًا، بل ضرورة. يجب على الدول أن تتفق على "قواعد الطريق" لمنع التصعيد في مناطق التوتر مثل بحر الصين الجنوبي، ولتنظيم الذكاء الاصطناعي. وتحتاج الدول النووية إلى منتديات للحدّ من ترساناتها، وإنشاء آليات لإدارة الأزمات، وكبح انتشار الأسلحة. كما أن العمل الجماعي على المستوى العالمي ضروري للتقليل من آثار تغيّر المناخ واحتواء الأوبئة المستقبلية منذ بدايتها.

يمكن لنظام دولي تعاوني، متعدد الأطراف، ومتين أن ينهض من تحت الرماد. لكن ذلك لن يحدث إذا تمسّك قادة العالم بالشرعية القانونية، والحوكمة التكنوقراطية، ولغة "السلع العامة العالمية". لا بد أن يستبدل هذا النظام الجديد الإجرائية بالواقعية، والكونية بالتعددية، والتكنوقراطية بالسياسة. يجب أن يقتصر النظام البراغماتي على القضايا التي تتفق أغلب الدول على أنها تمثّل تهديدًا كبيرًا للسلام والازدهار. وخذ مثالًا واحدًا: لا خلاف يُذكر على أن انتشار الأسلحة النووية يشكّل خطرًا. ومع ذلك، فإن مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي لم يُنتج وثيقة توافقية منذ عام 2010. أما مؤتمر 2020 (الذي عُقد في 2022 بسبب جائحة كورونا)، فقد فشل في التوصل إلى اتفاق نتيجة خلافات فرعية. ومن بين النقاط الخلافية: اعتراض روسيا على صياغة متعلقة بالحرب في أوكرانيا، والنزاع حول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والخلافات حول معاهدة حظر الأسلحة النووية. والنهج البراغماتي هنا يجب أن يركّز على تعزيز الالتزامات المشتركة المتعلقة بالسلامة النووية والحد من التسلّح. ومع اقتراب موعد مؤتمر المراجعة المقبل، ينبغي على الدول النووية أن تسعى إلى التوافق على هذه الأجندة البراغماتية، وتوسيع دائرة "البراغماتيين المتشابهين في التفكير."

تأسيس نظام عالمي جديد وأكثر مرونة يتطلب أيضًا الانتقال من الكونية إلى التعددية.

لقد تصور النظام الليبرالي القضاء على الاختلاف: فاستنادًا إلى قيمه "العالمية" المزعومة، أنكر

الشرعية على المجتمعات السياسية غير الليبرالية، وسعى إلى تحويلها إلى مجتمعات ليبرالية "صالحة"، سواء عبر الإكراه أو الانخراط. أما النظام الأكثر ديمومة، فيجب أن يعترف بواقع عالم متنوع في القيم، بل ويحتفي به. ومن بين السبل نحو هذا الهدف التعددي، تشجيع تقوية المؤسسات الإقليمية — لا كبديل عن المؤسسات العالمية الحالية، بل كمكمّل لها. فالمؤسسات الإقليمية أقل احتمالًا من نظيراتها العالمية في أن تواجه تباينات سياسية واقتصادية وثقافية يصعب تجاوزها. تاريخيًا، عندما عولجت مشكلات دولية معقدة ضمن كتل إقليمية صغيرة، ساعد ذلك في تهدئة الخلافات وتعزيز الثقة الإقليمية؛ واكتسبت الدول خبرة في التفاوض عبر الاختلاف. وقد أظهرت العالِمة السياسية كاثرين بيل، على سبيل المثال، أن دول أمريكا اللاتينية التي قاومت الجهود الدولية لفرض حقوق الإنسان أبدت استعدادًا لإنشاء منظمات إقليمية لتطبيق هذه المعايير.

وفي المستقبل، ينبغي على المؤسسات الإقليمية أن تسهّل الترتيبات المحلية في قضايا مثل التجارة، والتلوث، والهجرة. كما يجب أن تحدد البنوك الإنمائية الإقليمية — نظرًا لقربها من الواقع المحلي مقارنة بالبنك الدولي — أولويات الاستثمار. أما المؤسسات الأمنية الإقليمية، مثل هيكل السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، فيجب تمكينها من الانخراط في مزيد من الدبلوماسية وبناء السلام. ويمكن للاتفاقيات الإقليمية أن تُشكّل منصّة لبناء اتفاقيات عابرة للأقاليم أو عالمية، كانت حتى الآن مستعصية على التحقق.

إن تعزيز المؤسسات الإقليمية يخدم أيضًا التعددية عبر آلية مألوفة هي توازن القوى. فالنظام الليبرالي ما بعد الحرب حاول منع القوى العظمى من سحق الدول الصغيرة من خلال تعزيز القوانين والإجراءات. على سبيل المثال، سعت منظمة التجارة العالمية إلى الموازنة بين الاتحاد الأوروبي والإكوادور في مسألة مثل واردات الموز. لكن الدول الغنية والقوية واصلت ممارسة نفوذ غير متكافئ من خلال هذه العمليات القانونية، ما قوض شرعيتها. أما في نظام أكثر واقعية وتعددية، تُمنح فيه الائتلافات الإقليمية سلطات أكبر، فستتمكن الدول الصغيرة من موازنة القوى الكبرى بشكل أكثر فعالية عبر العمل الجماعي.

ولا تعني التعددية أن على الدول الليبرالية أو المؤسسات الإقليمية أن تتخلى عن التزاماتها الليبرالية. بل يمكنها الاستمرار في الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون بشكل صريح. وعند الإمكان، يمكنها التعاون مع مؤسسات إقليمية قائمة تُعنى بالحقوق، مثل اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، التي قد تبدو جهودها في فضح الانتهاكات أقل تعاليًا من المبادرات التي تقودها جهات ليبرالية خارجية. غير أن النظام الدولي الذي يعترف بالاختلاف يتطلب من الفاعلين الليبراليين إدراك أن هناك صيغًا متعددة، وقابلة للدفاع الأخلاقي، لتحقيق توازن بين الحقوق والمسؤوليات المتنافسة.

قوة السياسة

وأخيرًا، فإن النظام العالمي الأكثر ديمومة وتعاونًا يجب أن يستند في شرعيته ليس إلى حوكمة تكنوقراطية "محايدة" ظاهريًا، بل إلى تبادلات سياسية صريحة. فالمؤسسات السياسية الشاملة والممثّلة قد تنتهي أحيانًا إلى تمثيل طيف واسع جدًا من الآراء والمصالح بحيث تعجز عن تحقيق أهداف ملموسة؛ خذ مثلاً مدى ضعف النتائج التي أنتجتها مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي، القائمة على التوافق، في السنوات الأخيرة. ولتصحيح ذلك، يجب عقد مجموعات متعددة الأطراف، أصغر وأكثر انتقائية، تحت مظلة المعاهدة، والسعي إلى التوصل إلى اتفاقات بشأن قضايا محددة مثل الانتشار النووي، وخطر التصعيد، والسلامة. وعلى الأرجح، ستظل القوى النووية الحالية تملك نفوذًا كبيرًا على طاولات التفاوض هذه، لكن إشراك هيئات متخصصة مثل مجموعة موردي المواد النووية سيمنح الدول غير النووية والنشطاء مزيدًا من التأثير على جداول الأعمال والإجراءات والنقاشات الفرعية.

ويجب على المنظمات متعددة الأطراف أيضًا أن تعيد ربط عمليات صنع القرار فيها بالسياسات الوطنية. فرغم أن المؤسسات الدولية يجب أن تضع أهدافًا عامة — مثل تقليص انبعاثات الكربون — ينبغي أن تظل غالبية آليات التنفيذ بيد الحكومات الوطنية، لا البيروقراطيات فوق الوطنية. وقد كان هذا هو النهج المتّبع في اتفاق باريس للمناخ، الذي أسّس بنية مالية جماعية مفيدة لدعم السياسات المناخية. ومع أن الشكوك حول قدرة الدول على تنفيذ البرامج الدولية أو إنفاذها قائمة، فإن المؤسسات الدولية غير المستجيبة تفقد شرعيتها وفعاليتها على أية حال. فالاتفاقات الدولية لا تكون مستدامة إلا عندما تُدعَم من السياسة الوطنية، لا عندما تُعزل عنها. على القادة الوطنيين إقناع شعوبهم بقيمة العمل الجماعي، لا أن يختبئوا خلف قضاة دوليين وبيروقراطيين بعيدين.

كما أن تحسين الروابط بين النظام الدولي وشرعية السياسة الوطنية يتطلّب من جميع الدول، وخاصة الديمقراطيات الليبرالية، أن تجدّد التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. فقد كسب النقاد القوميون للنظام الدولي الليبرالي الكثير من الزخم من خلال ادعائهم أنهم ضحايا هذا النظام، وأن مؤسساته قوّضت المصالح الوطنية. فالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، على سبيل المثال، يشير إلى تدفّق المنظمات غير الحكومية المؤيدة للديمقراطية إلى الفضاء السوفياتي السابق باعتباره السبب في انعدام الأمن الروسي، وثورات "الألوان"، وفي نهاية المطاف، حرب أوكرانيا. أما الشعبويون في أوروبا والولايات المتحدة، فيهاجمون منظمة التجارة العالمية بزعم أنها أضعفت قطاعاتهم الصناعية.

ومع أن النظام الدولي الواقعي والتعددي لا يحتاج إلى منح الشرعية للقمع السياسي، إلا أنه لا يُلزم أعضاؤه بالصمت في وجه انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان. لكنه يضع حدودًا واضحة للسياسات التي ينبغي أن يعتمدها الليبراليون في مثل هذه الحالات: فلا يجوز لهم استخدام أدوات

مادية قسرية — سواء عسكرية أو اقتصادية — لفرض التغيير أو دعم القوى الليبرالية في دول أخرى عبر وسائل سرّية. بل عليهم اللجوء إلى أدوات أكثر تواضعًا ولكنها لا تقلّ فاعلية: الإقناع، والقدوة.

قد لا يرقى نظام عالمي تعددي ومتعدد الأطراف تمامًا إلى مستوى الطموحات الليبرالية، لكنه سيعزز التعاون العابر للحدود، وسيكون أكثر قدرة على التكيّف، وأكثر استجابة ومرونة. ومن خلال تقليل فرص وقوع صراعات كارثية بين القوى الكبرى، ومعالجة مجموعة أساسية من التحديات العالمية، فإن هذا النظام يمكن أن يسهم في الحفاظ على عالم يمكن أن تزدهر فيه الديمقراطية الليبرالية. وهذا أفضل ما يمكن أن نطمح إليه — وهو كافٍ تمامًا.